

مؤشرات ودلالات

البطالة في الجزائر:

٢٠٠٨ يقدر عدد السكان في الجزائر مع نهاية 2008 في

حدود : 35.600 مليون نسمة

السكان النشطون (في سن العمل) 10.315 مليون

عامل

عدد البطالين 1.196 مليون بطال

⦿ هذا يعني أن معدل البطالة في حدود 12 %

توزيع العمالة على القطاعات :

التجارة والوظائف الإدارية: 56.6 % أي

ما يكافئ 5.2 مليون عامل

17.2% : البناء والأشغال العمومية :

٢٠٠٠ الفلاح

%13.7

٤٠ المصنوع : _____

%12.5

توزيع البطالة حسب السن والجنس:

من 30 إلى 35 سنة : 87.8 %

أقل من 30 سنة : 75 %

النساء يمثلن ما نسبته: 25.8 %

العمال الدائمون لا يشكلون سواء 1.196 مليون عامل ، منهم 15.6 % نساء ، يتوزعن على النحو التالي:

● 16.6 % حضر.

● 10 % في الريف

نسبة التشغيل، لا تمثل سوى 37 % بالنسبة لإجمالي السكان في سن النشاط ، وقطاع أرباب العمل والأعمال الحرة لا يستوعب سوى 29 % من الطبقة العاملة

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

● من سنة 2002 إلى غاية 2008 سجل 399 مشروع استثماري مباشر بغلاف مالي وصل إلى 1700 مليار دج، أي ما يعادل 25 مليار \$ أمريكي (1 \$ / 70 دج) ، وهذا الرقم لا يمثل سوى 15.9 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية التي طلبت الاستفادة من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين ، في إطار قانون الاستثمار .

● أكثر من 60 % هي عبارة عن استثمارات عربية ، حيث توزعت بالخصوص على القطاعات التالية : الصناعة ، تحلية مياه البحر ، إنتاج الأسمدة والأمنياك، الأسمنت ، الصناعات الغذائية ، الفلاحة ، السياحة والفندقة ، البنوك والمؤسسات المصرفية شركات التأمين التكافلي، الاتصالات (أوراسكومتليكوم ، كيوتل) ، النقل .

أمثلة لبعض النماذج:

دنيا بارك في الطريق السريع، المركب السياحي "موريتي"، " سيدار" بثلاثة مشاريع كبرى تمثل قرى سياحية ، بالعاصمة وبومرداس وولاية عنابه، المركز التجاري " القدس " با لشراقة، مجموعة "صافولا" للزيوت النباتية بولاية وهران ، مجموعة إعمار للسياحة والعقار.

بعض الإجراءات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

- ☛ بالنسبة لشركات الاستيراد الأجنبية، يتعين عليها السماح لشريك جزائري للمساهمة في رأس المال ب: 30 %.
 - ☛ أما شركات الاستثمار فهي ملزمة بشريك جزائري، حيث يساهم ب: 51 % من رأس مال الشركة الأجنبية.
 - ☛ منع الشركات العقارية البيع على التصاميم .
 - ☛ شرط إعادة استثمار الأرباح بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
 - ☛ ضريبة بنسبة 25 % على الأرباح المحولة إلى الخارج.
- السؤال : هل هذه الإجراءات تتعارض مع التشريعات ، والتزامات الجزائر الدولية ؟ .